

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٥٢	رقم التبليغ:
٢٠١٧/١١/٢٣	بتاريخ:

ملف رقم: ٧٣٧/٢/٣٧

السيد الدكتور / وزير البيئة

خاتمة طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٦) المؤرخ ٢٠١٣/٤/٨ بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني بخصوص ما إذا كانت الإطارات المتولدة داخل الدائرة الجمركية يتم معاملتها معاملة المواد المستوردة من الخارج، أم المواد المحلية، وما إذا كانت الإطارات في حالة إمكانية إعادة استخدامها تعد من المخلفات الخطرة، أم أنها تعد مادة خام.

ونفي: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلساتها المعقدة بتاريخ ١١ من يناير عام ٢٠١٧، الموافق ١٣ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة طالبة الرأي عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبت من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأي في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبع عن عدمها عن طلب الرأي، مما يتبع معه حفظ الموضوع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت جهاز شئون البيئة التابع لسيادتكم بكتابها أرقام: (١٠٠٧) المؤرخ ٢٠١٦/٥/١١، و(١٣٤٦) المؤرخ ٢٠١٦/٦/٢٢، و(١٦٥٧) المؤرخ ٢٠١٦/٨/٨، و(٢٠٥١) المؤرخ ٢٠١٦/١٠/٨، لموافاتها ببعض البيانات والمستندات الازمة لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، وقد تضمنت هذه الكتب الإشارة إلى أن عدم موافاة إدارة الفتوى



مجلس الدولة
الإسكندرية

بهذه المستندات وتلك البيانات يعد عدولًا عن طلب الرأي، إلا أنه لم يتم موافاة الإدارة بما طلبه، الأمر الذي ينبع عن العدول عن طلب الرأي الماثل، مما يتبعه حفظ الموضوع.

لذا

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٧/٧/٩

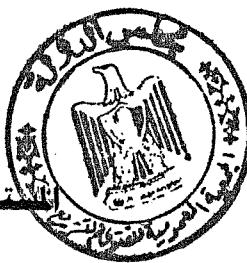
رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

٢٠١٧

يعيى أحمد راغب دكروري

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس

المكتبة الفنية

مكتبة

المستشار

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز /